هراوة النسوية

Hans-Jörg Ronsdorf · أبريل 2021 · نُقِّح في أكتوبر 2026

جاءت الاتهامات الموجَّهة إلى كتابي وإلى آرائي في دور المرأة كما كان متوقَّعًا: من يريد أن يرى نساءً على المنابر، فقد اختطفته النسوية (المعادية للمسيح).

«إنها النسوية المعادية للمسيح التي تريد بأيّ ثمن أن تفرض حصّة النساء، في مجالس الإدارة كما على المنابر. والغريب أن من يريدون أن يحملوا لواء الدفاع عن النساء في ذلك هم، وليس أقلّهم، رجال.»

كثير من المسيحيين ذوي التوجّهات المحافظة المتشدّدة في التفكير والعمل يعدّون النسوية حركة فاسدة من أساسها، بل شيطانية أو معادية للمسيح. وقد فعلت أنا أيضًا شيئًا مشابهًا سنين كثيرة. لكن هذا التفكير يبسّط الأمور أكثر مما ينبغي. **فمنطق الأبيض والأسود البسيط هروب من الواقع. لأن الذين يفكّرون هكذا يتقبّلون، من غير وعي، كل منجزات النسوية برضى (بل بانتهازية تقريبًا)** ولا يستطيعون حتى أن يتخيّلوا العيش من دونها (على غرار ما حقّقته النقابات للعمّال). هل لدينا أصلًا فكرة عن صورة المرأة في المجتمع قبل 100 سنة أو حتى 200 سنة، وعن مدى افتقار النساء إلى الحقوق مقارنةً بالرجال؟

إليكم بعض الأمثلة، لمن لا يرغب في البحث بنفسه، عمّا تغيّر لصالح النساء **بدفعٍ من الحركات النسوية**، أي أنه لولا جهود الحركات النسائية لما حدثت هذه التغييرات:

1878	في تعديلٍ لقانون المهن يُنظَّم **حماية الأمومة** لأول مرة. وبموجبه يسري حظر عمل غير مدفوع الأجر لمدة ثلاثة أسابيع بعد الولادة.
1882	تأسيس أول **صندوق للمرض والوفاة** للنساء والفتيات.
1891	أول **قانون لحماية العاملات** في الرايخستاغ؛ يُحظر عمل النساء في المناجم تحت الأرض، ويُقرّ يوم عمل من 11 ساعة للنساء وأربعة أسابيع من الراحة المدفوعة بعد الوضع. في 12 مارس/آذار يُرفض في جلسة للرايخستاغ قبول النساء في الدراسة الجامعية.
1900	يدخل **القانون المدني** (BGB) حيّز التنفيذ. فبأحكامه المتعلّقة بالزواج والعائلة يرسّخ الوضع القانوني للمرأة بروح التقليد الأبوي، أي أن للزوج حقّ القرار في كل مسائل الحياة الزوجية والعائلية.
1918	في 30 نوفمبر/تشرين الثاني تحصل النساء على **حقّ الانتخاب والترشّح**. وهذا الحقّ مرسَّخ في المادة 109 الفقرة 2 من دستور فايمار الصادر في 11 أغسطس/آب 1919: "للرجال والنساء من حيث المبدأ الحقوق والواجبات المدنية نفسها".
1949	في 23 مايو/أيار يُعلَن صدور **القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية**. ومنذ ذلك الحين ينصّ في المادة 3 الفقرة 2 الجملة 1 من الدستور الجديد بإيجاز ووضوح: **"الرجال والنساء متساوون في الحقوق."**
1952	**قانون حماية الأمومة**: قانون لحماية الأمّ العاملة.
1957	القانون الخاص بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في مجال القانون المدني (**قانون المساواة في الحقوق**) يغيّر قبل كل شيء قانون الأسرة. وتدخل أحكامه حيّز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 1958.
1961	**قانون تعديل قانون الأسرة**: تحسين الوضع القانوني للزوجة حين يطلب الزوج الطلاق بسبب انهيار الزواج. التزام أب الطفل المولود خارج إطار الزواج بالنفقة حتى إتمام الطفل سنّ 18 (وكان قبل ذلك حتى إتمام سنّ 16).

1968	**توسيع قانون حماية الأمومة**: مدة الحماية قبل الوضع ستة أسابيع. ورُفعت مدة الحماية بعد الوضع إلى ثمانية أسابيع، وفي حالات الولادة المبكّرة والولادات المتعدّدة تمتدّ هذه المدة إلى اثني عشر أسبوعًا.
1975	**قانون التدابير التكميلية لقانون الإصلاح الجنائي الخامس**: للنساء المؤمَّن عليهن في التأمين الصحي القانوني الحقّ في استشارة طبية فردية في مسائل منع الحمل.
1977	**القانون الأول لإصلاح قانون الزواج والأسرة**: مبدأ الشراكة: لا تقسيم للمهام في الزواج يفرضه القانون. الانتقال من مبدأ الذنب إلى مبدأ انهيار الزواج. الزوج الذي لا يستطيع أن يعيل نفسه بعد الطلاق يحصل على حقّ في النفقة.
1980	توقّع الحكومة الاتحادية في المؤتمر العالمي للمرأة التابع للأمم المتحدة في كوبنهاغن **الاتفاقية** المؤرَّخة في 18 ديسمبر/كانون الأول 1979 بشأن **القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.**
1985	يدخل **القانون** الخاص باتفاقية الأمم المتحدة المؤرَّخة في 18 ديسمبر/كانون الأول 1979 **بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** حيّز التنفيذ.
1994	يُستكمَل **مبدأ المساواة في الحقوق** في المادة 3 الفقرة 2 من القانون الأساسي: **"تعمل الدولة على تعزيز التحقيق الفعلي للمساواة في الحقوق بين النساء والرجال، وتسعى إلى إزالة الأضرار القائمة."**

منتقاة من: Zeittafel zur Geschichte der Gleichstellung (بالألمانية)، جامعة بيليفيلد

التغييرات الموصوفة هنا ليست منجزات مسيحية، حتى وإن كان مسيحيون قد أسهموا فيها على الأرجح بقناعاتهم. لكنها تعود بالنفع على جميع المسيحيات – ومن ثمّ على أزواجهن أيضًا.

تناصر النسوية في الأساس أولًا المساواة بين جميع البشر وتعارض كل تمييز ضد النساء. فهل يمكن من حيث المبدأ أن يعترض أحد على ذلك؟ فالنسوية، خلافًا لما يُفترض خطأً في كثير من الأحيان، لا تعني دائمًا التقوية الأحادية لحقوق النساء، بل تعني أيضًا أن نلتقي على قدم المساواة.

إن الحركات والموجات النسوية، وكذلك حركة حقوق المرأة التي بدأت في القرن التاسع عشر، لم تكن بالتأكيد حركات مقدّسة. لا أحد يدّعي ذلك. لكن دافعها كان أن النساء كنّ مغبونات في أمور كثيرة من الحياة، ولهنّ حقوق أقلّ من الرجال. **وسؤالي إلى الرجال المسيحيين: هل يريد الله، الخالق، ألّا تنال النساء كل حقوق الإنسان كما ينالها الرجال؟**

وكون هذه الحركة تطالب أيضًا بإباحة الإجهاض، وقد حقّقتها إلى حدّ بعيد، لا ينبغي أن يحجب عنّا أن النساء دافعن عن أنفسهن ضد الظلم والجور، وكان عليهن أن يفعلن ذلك، لكي لا يستمرّ مجرى التاريخ ببساطة على حاله.

النسوية، بوصفها حركة وظاهرة من ظواهر العصر، معقّدة ومتعدّدة الطبقات والجوانب كأيّ حركة أخرى، وهي ميدان ضخم من المواضيع لا أعرفه حقّ المعرفة. وأظنّ أن أغلب المسيحيين الذين يستعملون الكلمة (استعمالًا تحقيريًا) لا يعرفونه أيضًا. ومن يلوّح بـ«هراوة النسوية» يستعمل المصطلح استعمالًا أحاديًا ويجعله أداةً – في أغلب الأحيان مقرونًا بجهل ساذج.

لست بحاجة إلى أطروحات نسوية لكي أعلن تأييدي للمساواة في الحقوق بين النساء والرجال. وكون المساواة في الحقوق أمرًا كان لا بدّ من انتزاعه من جديد بالنضال، دليل على ما أحدثه السقوط. «الرجل سيتسلّط على المرأة» (قارن تكوين 3: 16) – سيُبقيها صغيرة، ويقمعها ويستغلّها. وهذا يمكن إثباته في ثقافات كثيرة في كل العصور، ولذلك صار متأصّلًا بعمق، مرسَّخًا تقريبًا في الحمض النووي للرجولة. **بل إن**

هذا الموقف يُورَّث. فقد بات ثابتًا اليوم بأدلّة كثيرة أن العائلات والثقافات لا تنقل السمات البيولوجية فقط، بل أيضًا الطبائع العميقة. وهو كامن كذلك في تفكير كثير من الرجال المسيحيين الذين يقرؤون الكتاب المقدس بهذه النظّارة بالذات، ويُسقطون نظرتهم الهرمية إلى الرجل والمرأة على الكتاب المقدس. متأثّرين بالثقافة التي يعيشون فيها، ومشبَعين بروح العصر.

الإنجيل هو القوة المغيِّرة والمجدِّدة التي تستطيع أن تكسر بنى التفكير القديمة هذه وتغيّرها. لم يكن في وسع الرسل في أيامهم أن يحلّوا ببساطة هذه البنى الأبوية القديمة الخاطئة، لأن ذلك كان سيعني نهاية الإنجيل. كان سيُعدّ هجومًا على البنية الاجتماعية آنذاك، التي كانت تمسك الإمبراطورية الرومانية وتكاد تكون أساسها. ولهذا تبدو بعض أقوال الرسل كأنها تدعم هذه البنى القديمة الخاطئة. لكنها لا تفعل ذلك (انظروا أقوالهم عن العبيد). بل إن هذه البنى تُقوَّض من الداخل. ومن يقرأ بدقّة، على خلفية قصة الخلق، وعلى خلفية الطريقة التي عامل بها يسوع النساء، يدرك **كيف يُظهرون طريقًا يعني نهاية الهرمية الخاطئة: المحبة غير المشروطة والمضحّية بالذات، والخضوع المتبادل والاحترام. هذا هو نهاية النظام الأبوي والإخضاع من طرف واحد.**

لا شكّ أن النسوية وقعت في بعض جوانبها في التطرّف المقابل. فمن الخطأ الفادح أن تسعى النساء الآن إلى ما يلُمن الرجال عليه. فمجرد تبادل الأدوار الخاطئة يبقى خطأً، ولا يجلب للعالم شفاءً. فيبقى كل شيء على حاله، إلا أن الجنس المتسلّط سيكون الآن أنثويًا.

لم يقصد الخالق شيئًا من ذلك. لقد كانت لديه فكرة حسنة جدًا: رجل وامرأة يكمّل أحدهما الآخر، من غير فرق هرمي. فلكل إنسان، وللجنسين، صفات خاصة تقلّ لدى الآخر. **ولذلك التكامل، ولذلك الوقوف أحدهما مقابل الآخر على قدم المساواة.**

وهذا المبدأ يسري، بحسب نظام الخليقة الذي وضعه الله، على الزواج والعائلة والكنيسة والمجتمع. وتهبّ نسمة من الخليقة الجديدة في هذه المجالات حين يُسعى إلى ذلك ويُطبَّق.

Hans-Jörg Ronsdorf، سولتسبرغ (Sulzberg)، 12 أبريل/نيسان 2021